



مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center



Abaad Observatory for Early Warning and Strategic Indicators

مرصد أبعاد للإنذار المبكر والمؤشرات الاستراتيجية

باب المندب تحت الاختبار

التعبئة العامة، استعادة المبادرة، خطر الحرب متعددة الجبهات

تقرير تحليلي موجه لصناع القرار

سبتمبر 2026

صادر عن



مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

نبذة عن المرصد

يدشن مركز أبعاد للدراسات والبحوث ضمن برامجه مرصد أبعاد للإنذار المبكر والمؤشرات الاستراتيجية، بوصفه أداة تحليلية تهدف إلى تحويل الرصد اليومي للأحداث والبيانات والتقارير إلى مؤشرات قابلة للقراءة والتقدير. ويركز المرصد على المؤشرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والإنسانية والاجتماعية، بما يساعد صناع القرار والباحثين والجهات المعنية على فهم التحولات الجارية في اليمن واستشراف اتجاهاتها المحتملة.

يعتمد المرصد على تراكم خبرة مركز أبعاد في متابعة الشأن اليمني، وعلى خدمة الرصد والتحليل التي عملت خلال السنوات الماضية بصورة محدودة لصناع القرار، قبل تطويرها ضمن برنامج أكثر انتظاماً يدمج التحليل البشري بأدوات الذكاء الاصطناعي المساعدة. ولا يحل الذكاء الاصطناعي محل التقدير البشري أو المسؤولية التحريرية، بل يستخدم في فرز المواد، واكتشاف الأنماط، وتصنيف المؤشرات، وتوليد قراءات أولية تخضع للمراجعة والتحليل قبل اعتمادها.

منهجية مختصرة

تقوم منهجية مرصد أبعاد على رصد المواد اليومية وتصنيفها ضمن مسارات رئيسية: السياسي، الاقتصادي والخدمي، العسكري والأمني، الإنساني والحقوق، والاجتماعي/القبلي. وبعد التصنيف، تُقرأ المواد وفق أربعة مستويات: كثافة الحدث، اتجاه المؤشر، مستوى التأثير، ودلالة الإنذار المبكر.

ولا يتعامل التقرير مع الأخبار بوصفها أرشيفاً زمنياً أو وقائع منفصلة، بل بوصفها إشارات قد تكشف عن مخاطر صاعدة، أو فرص قابلة للاستثمار، أو تغيرات في موازين القوة والثقة والشرعية. لذلك تُرتب القضايا

في هذا التقرير بحسب تأثيرها الاستراتيجي على الدولة والمجتمع ومسار التسوية، لا بحسب تاريخ ورودها فقط.



أولاً: الخلاصة التنفيذية

كشف رصد سبتمبر 2026 عن انتقال الأزمة اليمنية إلى مرحلة أكثر خطورة من التصعيد العسكري والسيادي والإنساني، حيث أصبح باب المندب والساحل الغربي مركز الثقل في المواجهة بين الحكومة اليمنية والحوثيين، بينما تحولت التعبئة العامة من خطاب سياسي إلى مسار رسمي وشعبي لإسناد الجبهات واستعادة المبادرة.

العنوان الأبرز في سبتمبر هو أن اليمن دخل مرحلة اختبار استعادة المبادرة. فالحوثيون حققوا تقدماً خطيراً في الساحل الغربي ووصلوا إلى مواقع مطلّة على باب المندب وجزر استراتيجية، في حين ردت الحكومة ومجلس القيادة والقوات المسلحة برفع الجاهزية، إعلان التعبئة العامة، توسيع العمليات العسكرية، والتحرك دبلوماسياً لحشد موقف إقليمي ودولي أكثر حزمًا. وقد وافق مجلس النواب على إعلان التعبئة العامة لمواجهة التصعيد الحوثي وحماية المواطنين والنظام الجمهوري والشرعية الدستورية وصون سيادة الدولة وسلامة أراضيها.

سياسياً، برزت ثلاثة مسارات متزامنة: مسار التعبئة الوطنية، مسار الدعم الإقليمي والدولي للحكومة، ومسار التحذير من تحويل باب المندب إلى ورقة ضغط إيرانية. فقد دعا الرئيس رشاد العليمي إلى التعبئة العامة وفتح قنوات العودة الآمنة للمغرر بهم، فيما تحركت تعز وعدن ومأرب وحضرموت سياسياً ومجتمعياً لإسناد القوات المسلحة.

عسكرياً، شهد سبتمبر توسعاً كبيراً في العمليات الحكومية. فقد أعلنت القوات المسلحة تنفيذ مئات العمليات اليومية في عدة جبهات، بينها 756 عملية خلال 72 ساعة في كتاف والبقع وعلب والجوف ومأرب والبيضاء ولحج وتعز، مع إعلان تحييد أعداد كبيرة من عناصر الحوثيين. كما أعلنت القوات تنفيذ 468 عملية ضد الحوثيين في جبهات متعددة في نهاية الشهر، بالتزامن مع رفع الجاهزية والتحذير من الاقتراب من مواقع تستخدمها الجماعة.

بحرياً واستراتيجياً، كان باب المندب محور الإنذار الأخطر. فقد أكدت الأمم المتحدة ضرورة صون أمن البحر الأحمر وحرية الملاحة في باب المندب عقب سيطرة الحوثيين على مدن ساحلية وجزر يمنية مطلّة على الممر إثر انسحاب القوات الحكومية منها. كما حذرت الحكومة اليمنية واشنطن من التعويل على رسائل الحوثيين

المطمئنة بشأن الملاحة، معتبرة أنها تهدف إلى كسب الوقت وترسيخ السيطرة على المضيق بما يخدم الأجندة الإيرانية.

إقليميًا، اتسعت دائرة القلق من التصعيد. فقد أدان مجلس الأمن هجمات الحوثيين على السعودية وتهديداتهم للملاحة في البحر الأحمر وباب المندب، وشدد على تنفيذ القرار 2216، فيما دعت مجموعة السبع إيران إلى وقف تسليح الحوثيين. كما ناقش وزيراً خارجية واشنطن والرياض تطورات اليمن وأهمية حماية الملاحة الدولية في مضيق باب المندب.

إنسانيًا، كان سبتمبر من أثقل الشهور على المدنيين منذ بداية التصعيد الأخير. فقد تجاوز عدد النازحين بسبب التصعيد الحوثي 180 ألف شخص، بحسب تقرير رسمي، فيما أفادت يونيسف بنزوح نحو 71 ألف طفل خلال الأسابيع الأخيرة. كما حذرت الأمم المتحدة من احتمال ارتفاع عدد النازحين داخليًا إلى أكثر من 230 ألفًا إذا استمر الصراع بالمعدل الحالي.

الخلاصة أن سبتمبر 2026 وضع اليمن أمام معادلة شديدة الخطورة: باب مندب مهدد، تعبئة عامة متصاعدة، عمليات عسكرية مكثفة، نزوح واسع، ودعم إيراني حوثي يربط الجبهة اليمنية بأمن البحر الأحمر والسعودية والتجارة الدولية. وما سيحدد مسار المرحلة القادمة هو قدرة الدولة على تحويل التعبئة والردع إلى خطة مؤسسية متماسكة تمنع ترسيخ واقع عسكري حوثي جديد على الساحل والجزر.

ثانيًا: مؤشر الخطر العام

مستوى الخطر العام: أحمر / حرج

يرتفع مؤشر الخطر في سبتمبر إلى مستوى حرج بسبب تلاقي سبعة عوامل رئيسية:

أولاً، وصول الحوثيين إلى باب المندب ومناطق ساحلية وجزر يمنية. هذا التطور لا يمثل تقدمًا ميدانيًا محدودًا، بل تحولاً استراتيجيًا يهدد الملاحة الدولية وأمن اليمن والسعودية والمنطقة.

ثانيًا، انتقال التعبئة العامة إلى قرار سياسي ومجتمعي. موافقة مجلس النواب على إعلان التعبئة، وتحركات تعز وعدن ومأرب وحضرموت، والقوافل الشعبية، كلها تعكس أن الدولة والمجتمع دخلا مرحلة تحشيد وطني أوسع.

ثالثًا، تصاعد العمليات العسكرية الحكومية. الأرقام المرتفعة للعمليات، والغارات، واستعادة بعض المواقع، والتقدم في الجوف وتعز والبيضاء، تشير إلى محاولة حكومية لاستعادة زمام المبادرة بعد صدمة الساحل. رابعًا، تهديد الطيران المدني والملاحة البحرية. فقد حذرت الحكومة مجلس الأمن من إطلاق أسلحة إيرانية الصنع من مناطق حوثية في الحديدة باتجاه مسارات جوية دولية بما يهدد سلامة الطيران المدني في جنوب البحر الأحمر. خامسًا، تدويل الملف البحري والعسكري. دخول الولايات المتحدة، السعودية، بريطانيا، الاتحاد الأوروبي، الصين، مجموعة السبع، ومجلس الأمن في مواقف وتحركات متتابعة يؤكد أن الأزمة لم تعد محلية. سادسًا، توسع النزوح والانهيار الإنساني. أرقام النزوح خلال سبتمبر، وتحذيرات الصحة العالمية من اقتراب النظام الصحي من الانهيار، تعني أن المجتمع المدني يتلقى الضربة الأكبر من التصعيد. سابعًا، تصاعد التجنيد القسري والانتهاكات الحوثية. شمل ذلك تجنيد الأطفال، خطف محتفلين بذكرى ثورة 26 سبتمبر، قمع الاحتفالات، اقتحام منازل، تفجير بيوت، ونهب منشآت طبية وإغاثية وقضائية. الخطر في سبتمبر لا يتمثل في معركة واحدة، بل في احتمال تزامن حرب الساحل، وحرب الجبهات، وحرب البحر، وحرب النزوح، وحرب التعبئة الاجتماعية في لحظة واحدة.

ثالثًا: التحولات الرئيسية في سبتمبر

1. التحول السيادي والاستراتيجي: باب المندب يتحول إلى مركز الصراع

أخطر تحول في سبتمبر هو انتقال باب المندب من ملف أمني بحري إلى ملف سيادة وحرب. لم يعد الحديث عن تهديدات حوثية للملاحة فقط، بل عن واقع ميداني جديد في الساحل والجزر، وعن محاولات حوثية لتقديم ضمانات انتقائية بعدم استهداف بعض السفن، مقابل ترسيخ السيطرة على الممر.

هذا ما جعل الحكومة اليمنية تحذر واشنطن من الثقة برسائل الحوثيين بشأن الملاحة، معتبرة أنها رسائل تهدئة تكتيكية لكسب الوقت لا لضمان حرية الملاحة. كما حذر مسؤولون يمنيون من أن أي ترتيبات تتجاوز الدولة اليمنية ستكرس واقعًا عسكريًا جديدًا وتضعف السيادة.

الدلالة الاستراتيجية أن باب المندب أصبح اليوم اختبارًا لثلاثة أطراف: الدولة اليمنية في قدرتها على استعادة الساحل والجزر، والسعودية والشركاء الإقليميين في حماية أمنهم، والقوى الدولية في منع تحويل الممر إلى ورقة ابتزاز بيد الحوثيين وإيران.

2. التحول السياسي: التعبئة العامة تعيد تعريف المعركة

شهد سبتمبر انتقال التعبئة العامة من دعوات إعلامية وسياسية إلى قرار سياسي أوسع. فقد وافق مجلس النواب على إعلان التعبئة، ودعا الرئيس العليمي اليمينيين إلى الالتفاف حول القوات المسلحة والأمن، وبدأت محافظات مثل تعز وعدن ومارب وحضرموت تنظيم قوافل ودعم شعبي ومبادرات مجتمعية للجبهات.

هذا التحول يعيد تعريف المعركة من مواجهة بين قوات نظامية والحوثيين إلى معركة دولة ومجتمع. لذلك حضر خطاب ثورة 26 سبتمبر بقوة، ليس بوصفه ذكرى وطنية فقط، بل كأداة تعبئة رمزية ضد المشروع الحوثي.

لكن التعبئة تحمل مخاطر أيضًا. فإذا لم تُدار ضمن إطار الدولة والقانون والمؤسسات، فقد تتحول إلى فوضى مسلحة أو إلى تنافس بين تشكيلات متعددة. لذلك فإن نجاح التعبئة العامة يتوقف على قدرة الدولة على ضبطها وتوجيهها وربطها بقيادة عسكرية موحدة.

3. التحول العسكري: من الدفاع إلى استعادة المبادرة

أظهرت المؤشرات العسكرية أن القوات الحكومية انتقلت من الدفاع ورد الفعل إلى محاولات استعادة المبادرة في عدة جبهات. فقد أطلقت عمليات في الجوف والبيضاء وتعز، وأعلن عن استعادة مواقع في حيس وغربي تعز، وإسقاط مسيرات، وقصف مواقع وتحصينات وآليات حوثية في باب المندب وحجة وتعز والبيضاء.

كما ظهرت كثافة غير مسبقة في أرقام العمليات اليومية، ما يعكس محاولة فرض ضغط مستمر على الحوثيين ومنعهم من تحويل مكاسب الساحل إلى واقع مستقر. لكن هذا التصعيد يحتاج إلى إدارة دقيقة، لأن ارتفاع وتيرة العمليات لا يعني وحده تحقيق تحول استراتيجي إذا لم يرتبط بخطة واضحة لاستعادة الساحل وتأمين خطوط الإمداد ومنع الانهيارات.

الدلالة أن سبتمبر كان شهر استعادة المبادرة العسكرية، لكنه لم يحسم بعد سؤال القدرة على تحويل المكاسب التكتيكية إلى نتائج استراتيجية دائمة.

4. التحول الأمني الداخلي: الخلايا والتهريب والاختراقات

بالتوازي مع الجبهات، برز خطر الخلايا والاختراقات في المحافظات المحررة. فقد أعلنت وزارة الداخلية ضبط خلية مرتبطة بالحوثيين في أبين، ثم أعلنت لاحقًا توقيف خلايا وأفراد مرتبطين بالحوثيين ورصد اتصالات ولقاءات مشبوهة ومحاولات تهريب وجمع معلومات واستقطاب أشخاص في محافظات محررة.

كما ظهرت عمليات أمنية ضد داعش في حضرموت، ومحاولات تهريب مخدرات عبر الوديعة، وكما أن ضد مسافرين في شبوة وحضرموت. وهذا يعني أن التصعيد الحوثي لا يتحرك فقط عبر الجبهات، بل عبر شبكات داخلية وتهريب وخلايا معلومات.

الدلالة أن أي خطة لاستعادة المبادرة يجب أن تشمل الأمن الداخلي والاستخبارات والمنافذ، وليس الجبهة العسكرية وحدها.



5. التحول الاقتصادي: الجبايات والوقود والكهرباء تحت سلطة الحوثيين

رغم أن المؤشرات الاقتصادية أقل عددًا من السياسية والعسكرية والإنسانية، إلا أنها شديدة الدلالة. فقد ظهرت شكاوى من نقاط حوثية على طرق الشاحنات في إب، ووقود ملوث في صنعاء، وزيادة أسعار الكهرباء في مناطق الحوثيين بعد رفع أسعار الوقود، وإضراب تجار الأسمنت احتجاجًا على زيادات سعرية، واستخدام القوة ضد تجار في حيس والخوخة لرفضهم دفع الجبايات.

هذه المؤشرات تعني أن الحوثيين يحاولون تحويل السيطرة العسكرية الجديدة إلى شبكة جباية وتمويل، خصوصًا في المناطق الساحلية التي سيطروا عليها حديثًا. كما أن ارتفاع أسعار الكهرباء والوقود في مناطقهم بعد السيطرة على المخا والساحل يعكس محاولة نقل كلفة الحرب إلى السكان.

الدلالة الاقتصادية أن المعركة على الساحل ليست عسكرية فقط، بل معركة على طرق النقل، الجبايات، الوقود، الكهرباء، والأسواق.

6. التحول الإنساني والحقوقى: النزوح كأكبر إنذار في سبتمبر

كان النزوح المؤشر الإنساني الأكبر في سبتمبر. فقد ارتفع عدد النازحين تدريجيًا من عشرات الآلاف إلى أكثر من 180 ألف شخص، مع توقعات أممية بتجاوز 230 ألفًا إذا استمر الصراع. كما أصبحت تعز الوجهة الأولى للنازحين، إذ استضافت أكثر من 81 ألف نازح من أصل 145 ألفًا في ثماني محافظات في أحد التقديرات.

كما تسببت الهجمات في سقوط مدنيين، بينهم أطفال ونساء ونازحون. فقد أعلنت الأمم المتحدة سقوط 128 مدنيًا بين قتيل وجريح منذ تجدد التصعيد، فيما أشارت منظمة الصحة العالمية إلى أن حصيلة القتلى والمصابين جراء القتال بلغت 2,883 شخصًا خلال أكثر من شهر.

حقوقيًا، تزامن التصعيد مع قمع واسع لذكرى ثورة 26 سبتمبر في مناطق الحوثيين، واختطاف محتفلين، وتجنيذ أطفال، ونهب ممتلكات، وتفجير منازل، واقتحام منشآت قضائية وإغاثية، ما يجعل الملف الحقوقى جزءًا أساسيًا من الإنذار المبكر لا مجرد ملف توثيقي.

رابعًا: ماذا تعني مؤشرات سبتمبر لصانع القرار؟

تعني مؤشرات سبتمبر أن اليمن دخل مرحلة حرب قرار وسيادة. لم يعد السؤال هل سيتصاعد القتال، بل كيف ستدار المواجهة: هل ستتحول التعبئة العامة إلى خطة وطنية منضبطة، أم إلى حالة انفصال متفرقة؟ وهل تستطيع الدولة استعادة باب المندب والساحل والجزر، أم سيتحول الواقع العسكري المؤقت إلى واقع دائم؟ كما تعني المؤشرات أن باب المندب لم يعد ملقًا يمينيًا داخليًا. أي فراغ في هذا الممر ستملؤه قوى دولية وإقليمية، وقد يتم التعامل مع الحوثيين كأمر واقع إذا لم تقدم الحكومة اليمنية خطة عملية لاستعادة السيطرة وتأمين الملاحة.

وتعني المؤشرات أن الرد العسكري وحده لا يكفي. فالنزوح، الصحة، التعليم، الخدمات، والقانون كلها أصبحت ساحات للمعركة. ومن لا يحمي النازحين والمدنيين ولا يضبط الأمن الداخلي ولا يدير الخطاب العام، سيخسر جزءًا مهمًا من شرعيته حتى لو حقق تقدمًا ميدانيًا.

الأهم أن سبتمبر أثبت أن الحوثيين يستخدمون ثلاثة مستويات من الضغط: ضغط عسكري على الجهات الساحل، ضغط بحري على باب المندب، وضغط اجتماعي/اقتصادي عبر الجبايات والتجنيد والقمع. ولذلك يجب أن يكون الرد الحكومي ثلاثي المستوى أيضًا: عسكري، بحري/سيادي، وإنساني/مؤسسي.

خامسًا: المخاطر الصاعدة

1. ترسيخ واقع حوثي جديد في باب المندب

أكبر خطر هو أن تتحول السيطرة الحوثية على أجزاء من الساحل والجزر إلى واقع طويل المدى، خصوصًا إذا قبلت بعض القوى الدولية بضمانات حوثية محدودة للملاحة.

2. توسع الحرب إلى مواجهة إقليمية أوسع

الهجمات الحوثية على السعودية، وتدخلات الدعم العسكري والاستخباراتي، والتحركات الأمريكية والبريطانية والتركية والباكستانية والسعودية، كلها ترفع احتمال توسع المواجهة.

3. انفجار إنساني بسبب النزوح

ارتفاع النزوح إلى أكثر من 180 ألف شخص، مع توقع تجاوزه 230 ألفًا، يندر بأزمة مأوى وغذاء وصحة وتعليم، خصوصًا في تعز ومارب وحضرموت وأبين ولحج.

4. استنزاف عسكري طويل

كثافة العمليات قد تتحول إلى حرب استنزاف إذا لم ترتبط بخطة واضحة لاستعادة المناطق الحيوية وتأمين خطوط الإمداد.

5. اختراق المحافظات المحررة عبر الخلايا

ضبط خلايا مرتبطة بالحوثيين ومحاولات جمع معلومات واستقطاب وتهريب يعني أن الجبهة الداخلية معرضة للاختراق.

6. تجنيد الأطفال والتعبئة القسرية

توسع تجنيد الأطفال والعمال والطلاب في مناطق الحوثيين قد يطيل أمد الحرب ويرفع كلفتها الاجتماعية والنفسية.

7. انهيار الخدمات الصحية

تحذير منظمة الصحة العالمية من اقتراب النظام الصحي من الانهيار يجعل أي تصعيد جديد خطرًا مضاعفًا على المدنيين والنازحين.

سادسًا: الفرص المتاحة

1. تحويل التعبئة العامة إلى إطار وطني منظم

يمكن للحكومة أن تحول التعبئة من رد فعل شعبي إلى خطة وطنية منضبطة تشمل التجنيد الرسمي، الدعم اللوجستي، حماية المدنيين، وخطابًا سياسيًا موحدًا.

2. بناء خطة يمنية لاستعادة باب المندب

القلق الدولي من سيطرة الحوثيين على الساحل والجزر يتيح للحكومة تقديم خطة واضحة لاستعادة الممر وتأمينه بالشراكة مع السعودية ومصر وجيبوتي والدول الكبرى.

3. استثمار الدعم الدولي والإقليمي

إدانات مجلس الأمن ومجموعة السبع والاتحاد الأوروبي وبريطانيا والصين والدعم السعودي يمكن تحويلها إلى قدرات عملية في خفر السواحل، الدفاع الجوي، الاستخبارات، والمنافذ.

4. تحويل ملف النزوح إلى أولوية سياسية

النزوح الواسع يمنح الحكومة فرصة لبناء جبهة إنسانية دولية تربط الدعم الإنساني باستعادة الدولة ووقف التصعيد الحوثي.

5. توثيق الانتهاكات الحوثية في الساحل وتعز

التهجير، القصف، نهب المنشآت، تجنيد الأطفال، خطف المحتفلين بسبتمبر، ونهب المؤسسات القضائية والإغاثية يجب أن تتحول إلى ملف حقوقي دولي منظم.

6. تعزيز شرعية الدولة عبر حماية المدنيين

توجيهات حماية المدنيين في تعز، ورفع جاهزية المستشفيات، وتنظيم مخيمات الإيواء، يمكن أن تعزز ثقة الناس إذا نُفذت بصورة فعالة.

سابعًا: السيناريوهات المحتملة

السيناريو الأول: استنزاف متبادل حول الساحل وباب المندب الاحتمال: مرتفع تستمر القوات الحكومية في العمليات والغارات ومحاولات استعادة المواقع، بينما يحاول الحوثيون تثبيت مكاسبهم الساحلية، دون حسم سريع.

السيناريو الثاني: عملية حكومية/إقليمية لاستعادة الساحل الاحتمال: متوسط قد تؤدي الضغوط العسكرية والسياسية والإقليمية إلى عملية أوسع لاستعادة المخا وباب المندب والمناطق الساحلية، خصوصًا إذا استمرت التهديدات للملاحة والسعودية.

السيناريو الثالث: تدويل عملي للبحر الأحمر مع تهميش الحكومة الاحتمال: متوسط قد تتحرك قوى دولية لحماية الملاحة بشكل مباشر، مع التعامل مع الواقع الميداني القائم، إذا لم تقدم الحكومة اليمنية خطة قابلة للتنفيذ.

السيناريو الرابع: أزمة نزوح واسعة تتجاوز قدرة الاستجابة الاحتمال: مرتفع إذا استمر التصعيد، قد يتجاوز النزوح 230 ألفًا، ما يضغط على تعز ومأرب وحضرموت وأبين ولحج، ويخلق أزمة إنسانية طويلة.

السيناريو الخامس: تصاعد القمع الحوثي داخليًا الاحتمال: مرتفع مع استمرار الضغط العسكري، قد يلجأ الحوثيون إلى مزيد من التجنيد القسري، قمع الاحتفالات الوطنية، خطف النشطاء، ونهب الموارد.

ثامناً: التوصيات لصناع القرار

1. تحويل التعبئة العامة إلى خطة مؤسسية

يجب أن تكون التعبئة تحت قيادة الدولة والقوات المسلحة، مع سجلات واضحة، تدريب منضبط، قنوات رسمية، ومنع أي فوضى مسلحة.

2. إعلان خطة وطنية لاستعادة باب المندب

ينبغي للحكومة تقديم خطة سياسية وعسكرية وبحرية لاستعادة الساحل والجزر وتأمين الملاحة، مع طلب دعم محدد من الشركاء.

3. إنشاء غرفة عمليات للبحر الأحمر والساحل الغربي

تضم الدفاع، الداخلية، خفر السواحل، الاستخبارات، الموانئ، الخارجية، السلطات المحلية، والشركاء الإقليميين.

4. حماية المدنيين والنازحين كأولوية عملياتية

يجب إنشاء ممرات آمنة، مخيمات منظمة، فرق إسعاف، آليات إخلاء، وخطط حماية للنساء والأطفال والنازحين.

5. تعزيز مكافحة الخلايا والتهريب

ضبط الخلايا في أبيين والمحافظات المحررة يجب أن يتحول إلى حملة وطنية أوسع ضد التجسس والتهريب والاستقطاب الحوئي.

6. توثيق جرائم الحوثيين في الساحل وتعز

ينبغي توثيق القصف، التهجير، التجنيد، نهب المؤسسات، اختطاف المحتفلين بسبتمبر، وتقديمها للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان.

7. ربط الدعم الدولي ببناء قدرات الدولة

يجب ألا يقتصر الدعم على الإدانة. الأولوية يجب أن تكون لخفر السواحل، الدفاع الجوي، الطيران المسيّر، الاستخبارات، الإغاثة، والصحة.

8. إدارة الخطاب العام بوضوح

على الحكومة أن تشرح للناس أهداف التعبئة، حدودها، خطتها، ونتائجها، حتى لا تتحول الشائعات أو الدعاية الحوثية إلى عامل إرباك.

تاسعًا: خلاصة تقدير الموقف

يشير رصد سبتمبر 2026 إلى أن اليمن دخل مرحلة شديدة الحساسية من الحرب، عنوانها باب المندب والتعبئة العامة واستعادة المبادرة. فقد حاول الحوثيون تحويل مكاسب الساحل والجزر إلى ورقة ضغط استراتيجية، بينما بدأت الحكومة والقوات المسلحة ومكونات المجتمع في الانتقال إلى حالة تعبئة وردع واستعادة مواقع.

الخطر الأكبر أن يتحول الواقع العسكري المؤقت في باب المندب إلى واقع دائم، أو أن تقبل قوى دولية بضمانات حوثية انتقائية للملاحقة مقابل تجاهل سيادة الدولة اليمنية. كما أن النزوح الواسع، والانهيار الصحي، والتجنيد القسري، والقمع الحقوقي، تجعل كلفة أي تصعيد جديدة عالية جدًا على المدنيين.

لكن الفرصة موجودة أيضًا. فالتصعيد الحوثي خلق اصطفاً وطنياً أوسع، وأعاد ثورة 26 سبتمبر إلى مركز التعبئة الرمزية، وفتح الباب أمام دعم إقليمي ودولي أكبر للحكومة اليمنية، شرط أن تتحول التعبئة إلى خطة، والدعم الدولي إلى قدرات، والعمليات العسكرية إلى استراتيجية واضحة لاستعادة الساحل والسيادة.

الخلاصة لصانع القرار:

سبتمبر 2026 يؤكد أن معركة اليمن لم تعد معركة جبهة فقط، بل معركة سيادة وممرات وجزر ونازحين وذاكرة وطنية. ومن ينجح في استعادة باب المندب، وتنظيم التعبئة، وحماية المدنيين، وضبط الجبهة الداخلية، سيملك موقع القوة في مسار الحرب والسلام القادم.

مصدر البيانات: أرشيف أخبار اليمن، 01/09/2026 - 30/09/2026، مع قراءة تحليلية من مرصد أبعاد للإنذار المبكر والمؤشرات الاستراتيجية.